البرلمان يبقي على الجنائية العليا.. العدل تنفذ الاعدام بمرتكبي جريمة عرس الدجيل

محافظ الأنبار يرفع دعوى ضد آمر لواء المثنى بتهمة محاولة اغتياله

صوت مجلس النواب امس بالاجماع على الموافقة على استمرار عمل المحكمة الجنائية العليا الخاصة بمحاكمة رموز النظام السابق مع ترشيق بعض هيئاتها ".
وقال عضو اللجنة القانونية، النائب عن ائتلاف دولة القانون محمود الحسن إن" الترشيق سيشمل هيئتي المحكمة التحقيقية والاخرى القضائية ويكون ارتباطها بمجلس القضاء الاعلى " مشيراً الى ان " هذا الترشيق لن ينهي أو يؤثر على سير القضايا والدعاوى ضد المتهمين ".

□ بغداد / المدى

يذكر أنّ المحكمة الجنائية العليا قد تأسست بقرار من مجلس الحكم المنحل في العراق في ١٠ كانون الأول عام ٢٠٠٣، ثم أقرت الجمعية الوطنية قانون رقم ١٠ الخاص بالمحكمة في ١٨ تشرين الأول عام ٢٠٠٥، قبيل وضع الدستور العراقي في العام ذاته، الذي نص في مادته ١٣١ على إبقاء المحكمة، واصفاً إياها بـ "هيئة قضائية مستقلة مختصة بالنظر في جرائم الحكم المباد ورموزه". وحكمت المحكمة بالإعدام والسجن المؤبد على العديد من رموز النظام العراقي السابق ومنهم الرئيس السابق صدام حسين الذي أعدم في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

الى ذلك، أعلنت وزارة العدل تنفيذ حكم الاعدام بحق مرتكبي جريمة عرس الدجيل والغاز .

وقال وكيل وزارة العدل بوشو ابراهيم ان " الاجهزة المختصة التابعة للوزارة نفذت أحكام الإعدام الصادرة بحق مرتكبي جريمتي الغاز وعرس الدجيل ومن بينهم المدان الرئيس المدعو [فراس الجبوري] ".

وأضاف ان " تنفيذ الحكم جرى في أحد السجون التابعة للوزارة وبحضور ذوي الضحايا " مشيراً الى ان " عدد الذين تم تنفيذ الحكم بهم هو (١٢) من أصل خمسة عشر وبقي ثلاثة منهم لم ينفذ الحكم بحقهم لاسباب فنية "حسب قوله.

وكانت المحكمة الجنائية في الكرخ أصدرت حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق المتورطين في قضية عرس الدجيل بعد إدانتهم في القضية واعترافهم بقتل (٧٠) مواطناً من الذين كانوا ضمن موكب العرس من بينهم أطفال ونساء .

وكانت رئاسة الجمهورية قد صادقت في نهاية شهر تشرين الأول الماضي على أحكام الإعدام ضد مرتكبي جريمتي عرس الدجيل والغاز. فيما كانت وزارة العدل قد أعلنت عن تنفيذ الحكم بحق المدانين بالجرمية بعد عطلة عيد الاضحى.

وأعلنت قيادة عمليات بغداد،، عن اعتقال ثلاثة متهمين بقتل خمسين شخصا بأسلحة كاتمة للصوت غرب العاصمة بغداد. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن "قوة من الشرطة نفذت، صباح امس الخميس، عملية أمنية في منطقة الطوبجي (غربا) أسفرت عن اعتقال ثلاثة أشخاص"، مبينا أن "المعتقلين متهمون باغتيال خمسين مواطنا بواسطة الأسلحة الكاتمة للصوت".

وأضاف عطا أن "القوة نقلت المعتقلين إلى أحد المراكز الأمنية لإجراء التحقيقات اللازمة"، مشيرا إلى أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة".

يذكر أن العاصمة ومحافظات أخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط، ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين بشأن الكثير من القضايا ومن بينها أسماء الوزراء الذين سيتولون الحقائب الأمنية.

وفي سياق آخر، كشفت محافظة الأنبار، ، عن رفع المحافظ دعوى قضائية ضد آمر لواء المثنى وأفراد نقطة التفتيش في قضاء أبو غريب بتهمة التورط بمحاولة اغتياله، مهددة باللجوء إلى المحاكم الدولية المختصة في حال عدم الاستجابة لتلك الدعوى، فيما تم تأجيل تظاهرة في مدن المحافظة للتنديد بمحاولة اغتيال المحافظ.

وقال المتحدث باسم المحافظة محمد فتحي حنتوش في إن "محافظ الانبار قاسم الفهداوي عقد، امس، اجتماعا مغلقا مع مجلس المحافظة بحضور نائبيه وقرر رفع دعوى قضائية في المحاكم العراقية على آمر لواء ٢٤ التابع للفرقة السادسة العميد رحيم كاظم رسن، وأفراد نقطة التفتيش في قضاء أبو غريب، بتهمة التورط بمحاولة اغتياله"، محملا "رسن وعناصر النقطة مسؤولية تلك العملية".

اما في صلاح الدين، أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، أمس الخميس، بأن قوة أمنية اعتقلت سبعة مطلوبين بتهمة الإرهاب، كما عثرت على مخبأ كبير للمتفجرات ضم ٢٠٠ عبوة ناسفة خلال عملية امنية نفذتها غرب تكريت.

وقال المصدر فإن "قوة من الشرطة نفذت، صباح امس، عملية دهم وتفتيش في منطقة الديوم، (غرب تكريت)، مما أسفر عن اعتقال سبعة مطلوبين وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "القوة عثرت خلال العملية على مخبأ للأسلحة والعتاد ضم ٢٠٠ عبوة ناسفة وكميات من المتفجرات وقذائف الهاون".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم ومحتويات المخبأ إلى مكان آمن تمهيدا لإبطال مفعولها".

يذكر أن محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت، ١٧٠ كم شمال العاصمة بغداد، تشهد بين فترة أخرى أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء، كما تنفذ الأجهزة الأمنية بين الحين والآخر حملات دهم وتفتيش في نواحي المحافظة، تعتقل خلالها عشرات المطلوبين بتهم جنائية وإرهابية.

متعلق بقضية العاقة (أرشيف)

وعقد مجلس النواب العراقي، الثلاثاء الماضي، جلسته الثالثة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٣٦ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على قرار معروض من اللجنة القانونية بشان الانسحاب الأميركي من البلاد، والتصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكرية، والتصويت على مشروع قانون المنحة الشهرية لمرضى العوز المناعي، ومشروع قانوني وزارتي التجارة والصناعة والمعادن، والتصويت على قانون التعديل الأول لقانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، و التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨، و التصويت على مشروع قانون إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمين ١١٩٤ لسنة ١٩٨٣ و ٤٥٦ لسنة ١٩٨٥، والتصويت على مشروع قانون إنهاء أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا.

صلاح الدين ترفض انضمام أقضيتها إلى بغداد

□ بغداد / المدى

اعلنت محافظة صلاح الدين رفضها انفصال أي قضاء من الاقضية التابعة لها والانضمام الى محافظة بغداد.

وقال المحافظ أحمد عبد الله عبد الجبوري لوكالة كل العراق ان " محافظة صلاح الدين لن توافق على ذهاب او انفصال أي قضاء أو ناحية والانضمام الى محافظة بغداد لانها جزء من محافظة صلاح الدين".

وأضاف ان " مجلس المحافظة يعتزم استدعاء واستضافة مدراء الدوائر البلدية من الذين طالبوا بالانفصال".

وتظاهر العشرات من أهالي قضاء الدجيل للمطالبة بانضمام القضاء لمحافظة بغداد ورفضهم لتشكيل اقليم محافظة صلاح الدين .

وذكرت تقارير صحفية امس الاول ان " العشرات من أهالي قضاء الدجيل خرجوا بتظاهرة طالبوا فيها بانضمام القضاء الى محافظة بغداد ورفض قرار مجلس صلاح الدين اعلان المحافظة إقليماً ".

وأكد المتظاهرون عن نيتهم الاستمرار في التظاهر والاعتصام لحين تنفيذ مطالبهم ، مشيرين الى إن تظاهرتهم جاءت ايضاً احتجاجا لتصريحات في احدى القنوات الفضائية أدلى بها رئيس مجلس المحافظة عمار اليوسف بتمجيد النظام السابق .

وكان أهالي ومسؤولو قضاءي بلد والدجيل قد أعلنوا خلال الايام الماضية عن نيتهم الانفصال عن محافظة صلاح الدين والانضمام الى محافظة بغداد .

وكان محافظ بغداد قد أكد ان طلب قضاءي بلد والدجيل الانضمام إلى محافظة بغداد بدلا من محافظة صلاح الدين تم إحالته الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لدراسته والبت به.

الجدير بالذكر ان عددا من اعضاء مجلس محافظة صلاح الدين قد صوتوا في الـ[٢٧] من شهر تشرين الأول الماضي خلال جلسة استثنائية عقدت بغياب اعضاء كتلة دولة القانون على إعلان المحافظة إقليماً.

وأثار اعلان مجلس محافظة صلاح الدين جعل المحافظة اقليماً ردود فعل متباينة في الاوساط الرسمية والشعبية بين المؤيدة له على أنه حق كفله الدستور وبين الرافضة له على أنه جزء من مشروع تقسيم العراق وقد قدم مجلس محافظة صلاح الدين طلباً رسميا بذلك إلى رئيس الوزراء نوري المالكي للموافقة عليه واحالته لمفوضية الانتخابات لاجراء الاستفتاء حول اعلان المحافظة اقليما لكن المالكي رفض هذا الطلب وكلف النائب قتيبة الجبوري بمتابعة الموضوع وبحث سبل حل الازمة .

فيما طالبت الكتلة العراقية البيضاء في بيان لها على لسان رئيسها قتيبة الجبوري في بيان له تلقت وكالة [أين] نسخة منه اهالي قضاء بلد والدجيل بالعدول عن قرارهم والتراجع عنه.

الصدريون يبدؤون تقييم قياداتهم في الدولة

□ بغداد / المدى

منعت اللجنة المشرفة على الاستبيان الشعبي للتيار الصدري النواب واعضاء مجالس المحافظات التابعين للتيار الصدري من الحضور في المراكز التي يجري بها الاستبيان.

ونقلت وكالة كل العراق عن مصدر في الهيئة السياسية للتيار الصدري قوله ان" الاستبيان الشعبي الذي دعا اليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بشأن عمل النواب واعضاء مجالس المحافظات التابعين للتيار الصدري انطلق امس في بغداد وعدد من المحافظات، وتم تقسيم العراق الى ثلاث مناطق شمالية ووسطى وجنوبية لاجراء الاستبيان".

وأضاف إن " الاستبيان بدأ عند الساعة الثامنة صباحا وسيستمر لغاية الخامسة من مساء اليوم(أمس) على ان يستأنف غدا (اليوم) الجمعة وبنفس الوقت". وتابع المصدر أن " الاستبيان سيجرى في يومي الخميس والجمعة فقط وستكون مراكز الاستبيان في المساجد والحسينيات التي تقام بها صلاة الجمعة".

وأوضح أن "هناك انسيابية كبيرة في عملية الاستبيان واقبالا واسعا من قبل المواطنين ولكن هناك مشكلة تواجه البعض وهي عدم معرفة مكان مركز الاستبيان". وبين أن " نتائج هذا الاستبيان ستوضح لقادة التيار الصدري مدى قناعة المواطنين بممثليهم في مجلس النواب والمحافظات "، مؤكدا ان "نتائج هذا الاستبيان ستعتمد من قبل قادة التيارفي ترشيح الاشخاص للانتخابات المقبلة".

وأعلن مكتب الصدر في محافظة النجف، في وقت سابق، أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وجه بإقامة استبيان شعبي لتقييم أداء أعضاء كتلة الأحرار بمجلس النواب ومجالس المحافظات، مؤكدا أن هذا الاستبيان سيستمر لمدة يومين من الأسبوع المقبل.

وقال بيان صدر الجمعة الماضية ، إن "زعيم التيار الصدري وجه بإقامة استبيان شعبي لتقييم أداء أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات التابعين لكتلة الأحرار"، مبينا أن "هذا الاستبيان سيكون من خلال ملء استمارة خاصة يثبت فيها أسماء أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات، كل حسب محافظته".

وأضاف البيان أن "أي شخص مشارك في الاستبيان لابد أن يجلب هوية الأحوال المدنية الخاصة به لغرض تسجيل أسمه الكامل، وذلك لمنع حالات التكرار"، مشيرا إلى انه "في حال ضبط استمارتين لمشارك واحد فسوف يتم إلغاء الاثنتين".

وأكد البيان أن "الاستبيان سيستمر لمدة يومين وهما الخميس والجمعة من الأسبوع المقبل"، لافتا إلى انه "سيتم تحديد أماكن إجرائه في كافة المحافظات في وقت لاحق من الأسبوع المقبل".

العيساوي مستعدّ للاستجواب ويطلب بثّه مباشرة عبر الإعلام

أمين بغداد يهدد بمقاضاة الوائلي حال عدم تقديمه الأدلة على شرائه ذمم السياسيين

□ بغداد / المدى

أكد أمين بغداد، امس، أنه سيحضر جلسة استجوابه في مجلس النواب يوم الاثنين المقبل للإجابة على ١٨ سؤالا، مشيرا إلى أنه قدم طلبا لرئاسة المجلس ببث الجلسة كاملة على الهواء مباشرة، فيما هدد باللجوء إلى القضاء العراقي في حال عدم تقديم النائب شيروان الوائلي أي أدلة بشأن اتهامه بشراء ذمم السياسيين.

وقال صابر العيساوي في مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى الأمانة ببغداد إن "أمانة بغداد تمتلك الوثائق الدامغة للإجابة على أسئلة مجلس النواب العراقي"، مبينا أن "الأسئلة المقرر توجيهها من قبل مجلس النواب وفق طلب الاستجواب ١٨ سؤالا وليس ١٠٠".

وأضاف العيساوي أن "تلك الأسئلة هي استفسارات وليست اتهامات"، مؤكدا أنه سيحضر "في الوقت المحدد وهو يوم الاثنين المقبل رغم افتقار الأسئلة لأسانيد أو أدلة".

وأوضح أمين بغداد أن "الاستجواب كان مقررا الثلاثاء الماضي وبسبب تأخر وصول كتاب الاستجواب من مجلس النواب إلى أمانة بغداد ليومين من موعد الاستجواب تم تغيير الموعد"، مشيرا إلى أن "تغيير موعد الاستجواب ليس تهربا منه".

ودعا العيساوي كافة أعضاء مجلس النواب إلى "حضور جلسة الاستجواب"، موضحا أنه "قدم طلبا لرئاسة المجلس يفيد ببث الجلسة على الهواء مباشرة في الكامل ليطلع العراقيون على الحقائق".

وأكد أمين بغداد أنه "لا يوجد شراء ذمم للسياسيين كما تحدث النائب شيروان الوائلي"، مهددا بـ"اللجوء إلى القضاء العراقي إذا لم يقدم الوائلي أية أسانيد او أدلة حول هذا الموضوع".

ونفى العيساوي "وجود أي عملية هروب لكبار مسؤولي أمانة بغداد إلى خارج البلاد"، مشيرا إلى أن "هناك بعض الجهات السياسية تضغط لأسباب سياسية وأخرى لأسباب أخرى"، بحسب تعبيره.

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية، أعلنت الأحد (٢٠ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن رئاسة مجلس النواب حددت الثلاثاء (٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١)، موعداً لاستجواب أمين بغداد صابر العيساوي، لاتهامه بقضايا فساد إداري ومالي، وفي حين وصفت الاستجواب بالمهني، أكدت امتلاكها وثائق "تدين" العيساوي.

وذكر أمين بغداد صابر العيساوي انه سيطرح مفاجأة مهمة وكبيرة قبيل الجلسة المقررة لاستجوابه ستكون هي الفصل في تفنيد الاتهامات الموجهة ضده.

ونقل المكتب الإعلامي للأمانة عن العيساوي قوله قبل يومين "انه اعتذر عن الإجابة على أسئلة الإعلاميين عما تردد من تهم لأنه على قناعة تامة بأنه والمسؤولين في الأمانة يملكون إجابات مفصلة وقانونية تدحض اي اتهام او تساؤل مبني على أغراض رقابية أو تسقيطية سياسية".

وأكد العيساوي "أن التعامل بالتناحر الإعلامي غير مبني على منطق رقابي رصين لا يناسب سياسة الوزير او المسؤول الذي يعمل بأجواء دولة المؤسسات".

وشدد على "أن يوم الاثنين المقبل سوف يكون الفاصل لكل التساؤلات والتي لم نرغب في زجها بوسائل الإعلام إذ سيلمس أعضاء البرلمان ورئاسة البرلمان وحي الحقيقة بالكامل حينها ستكتمل الصورة للإعلام والرأي العام تماما".واتهم عضو لجنة النزاهة شيروان الوائلي، الاثنين، الماضي أمين بغداد بالسعي للتهرب من حضور جلسة استجوابه في البرلمان، مشيرا إلى شرائه الذمم بملايين الدولارات لتشويه صورة الآخرين بدلاً من إنفاقها على "القذارة التي تملأ العاصمة"، فيما أكد معلومات عن استعداد مسؤولين في الأمانة، متورطين بفساد، للهرب خارج العراق.

كشف ائتلاف دولة القانون، في ٢٢٢ من الشهر الحالي، أن الملفات المثارة ضد أمين بغداد تصل إلى مئة قضية، فيما طالب بضرورة قيام الحكومة بمنع المتهمين في قضايا فساد من السفر خارج البلاد لحين انتهاء التحقيق معهم.

يذكر أن أمانة بغداد، أعلنت في الثالث من آذار الماضي، أن أمينها صابر العيساوي قدم استقالته رسميا لرئيس الوزراء نوري المالكي على خلفية التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها العاصمة في الـ٢٥ من شباط الماضي، إلا أنها أعلنت، في الـ١١ من نيسان الماضي، أن المالكي رفض الاستقالة، مؤكدة أنها الثالثة التي يقدمها العيساوي منذ توليه منصبه ويرفضها المالكي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون